آفاق الاقتصاد العالمي

عدد أكتوبر ٢٠٢٠

أودت جائحة كوفيد-١٩ بحياة أكثر من مليون شخص منذ بداية العام، ولا تزال خسائر الأرواح آخذة في الارتفاع. أما عدد من أصابهم المرض بدرجة خطيرة فهو أكثر من ذلك بكثير. ومن المتوقع أن تتدهور الأحوال المعيشية لقرابة ٩٠ مليون شخص هذا العام لتصل إلى مستوى الحرمان الشديد.

إنها حقبة عصيبة، غير أن هناك بعض ما يبعث على الأمل. فقد زادت اختبارات الكشف عن الفيروس، والعلاجات آخذة في التحسن، وتجارب اللقاحات تجري بوتيرة غير مسبوقة، وبعضها وصل إلى مرحلة الاختبار الأخيرة. وزادت قوة التضامن الدولي في بعض الجوانب، من التراجع عن قيود التجارة المفروضة على المعدات الطبية إلى زيادة المساعدات المالية للبلدان الضعيفة. وتفيد بيانات صدرت مؤخرا بأن كثيرا من الاقتصادات بدأ يتعافى بسرعة أكبر من المتوقع بعد إعادة فتح الاقتصاد وتجاوز فترة الإغلاق العام.

ونتوقع الآن ركودا أقل حدة نوعا ما، وإن ظل عميقا في عام ٢٠٢٠ مقارنة بتنبؤاتنا في يونيو الماضي. ويستند هذا التعديل إلى نتائج إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني من العام في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة، والتي لم تكن سلبية بالدرجة التي توقعناها من قبل؛ وعودة الصين إلى النمو، التي كانت أقوى مما أشارت التوقعات؛ وظهور دلائل تشير إلى تحقيق تعافٍ أسرع في الربع الثالث من العام. وكان من الممكن أن تكون النتائج أضعف بكثير لولا المبادرة باستجابات كبيرة وعاجلة وغير مسبوقة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والإجراءات التنظيمية، مما حافظ على الدخل المتاح للأسر، وحمى التدفقات النقدية للشركات، ودعم إتاحة الائتمان. وحتى الآن، أدت هذه الإجراءات مجتمعة لمنع تكرار الكارثة المالية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وبينما بدأ الاقتصاد العالمي يعود إلى سابق عهده، فمن المرجح أن يكون مسار الصعود من الهوة السابقة طويلا وغير متوازن ويكتنفه عدم اليقين. والواقع أن الآفاق أصبحت أسوأ بكثير من المتوقع في يونيو الماضي بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تتزايد فيها الإصابات بسرعة. وبالتالي، فمقارنةً بالاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تتكبد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، باستثناء الصين، خسارة في الناتج أكبر مما يشير إليه المسار المتوقع قبل الجائحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويؤدي هذا التفاوت في مسارات التعافي إلى تفاقم كبير في آفاق تقارب مستويات الدخل على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيظل التعافي غير مؤكد مع استمرار الجائحة في الانتشار. فمع تجدد ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ في بعض البلدان التي كانت قد قللت انتقال عدوى الفيروس محليا إلى مستويات منخفضة، توقفت عمليات إعادة

فتح الاقتصاد ويجري الآن إعادة الإغلاق على نحو موجه. وفي كل مكان، تواجه الاقتصادات مسارات صعبة للعودة إلى مستويات النشاط التي كانت سائدة قبل وقوع الجائحة.

وسيتطلب منع المزيد من الانتكاسات ألا يتم سحب الدعم الذي تقدمه السياسات في وقت سابق لأوانه. وسيتطلب المسار القادم سياسات محلية ماهرة يمكنها التعامل مع المفاضلات بين زيادة النشاط على المدى القريب ومعالجة تحديات المدى المتوسط. ويُبرز عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من *تقرير الاستقرار المالي العالمي* هذه المفاضلات بالنسبة للسياسة النقدية. كذلك سيتطلب الحفاظ على التعافي تعاونا دوليا وثيقا فيما يخص الصحة والدعم المالي للبلدان التي تواجه نقصا في السيولة. ويعتبر التوصل إلى مزيج السياسات الصحيح مهمة لا يستهان بها، ولكن تجربة الشهور القليلة الماضية تضع الأساس لتفاؤل مشوب بالحذر إزاء إمكانية تحقيق الأولويات المطروحة في هذا التقرير.

ومن الجوانب الأساسية في مكافحة الأزمة الصحية ضمان أن يتم إنتاج كل المبتكرات، سواء المتعلقة بوسائل الاختبار أو العلاج أو اللقاحات، على نطاق واسع لمنفعة كل البلدان. ومن الممكن أن يساعد الالتزام مقدما بشراء اللقاحات قيد الاختبار على إعطاء دفعة لهذه العملية بالنسبة للمصنعين الذين قد يترددون في تحمل التكلفة مقدما. وينبغي أن يشمل هذا الجهد عنصرا متعدد الأطراف يتسم بالقوة حتى يساعد في توزيع الجرعات على كل البلدان بأسعار في المتناول. وبشكل أعم، سيكون على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة البلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية، من خلال تقديم المعدات والدراية الفنية، ومن خلال الدعم المالي من الهيئات الصحية الدولية.

وعلى المستوى الوطني، استجابت الحكومات بالفعل من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات المالية المضادة تشمل جهودا لتخفيف خسائر الدخل، وتحفيز التوظيف، والتوسع في المساعدات الاجتماعية، وضمان القروض، وضخ رأس المال المساهم في الشركات. وأدت هذه الإجراءات إلى منع انتشار حالات الإفلاس بين الشركات وساعدت على انتعاش التوظيف جزئيا. غير أن التوظيف والمشاركة في قوة العمل لا يزالان أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، وهناك عدة ملايين أخرى من الوظائف ستظل عرضة للخطر ما دامت هذه الأزمة مستمرة. وللحفاظ على الوظائف، من المهم للحكومات، حيثما أمكن، أن تواصل دعم الشركات القابلة للاستمرار وإن كانت معرضة للمخاطر، عن طريق وقف مدفوعات خدمة الدين وتقديم دعم على غرار رأس المال المساهم. ومع مرور الوقت، بمجرد أن يترسخ التعافي، ينبغي أن تتحول السياسات بالتدريج إلى تيسير إعادة توزيع العمالة من القطاعات المرجح أن تنكمش في المدى الطويل (السفر) إلى القطاعات الآخذة في النمو (التجارة الإلكترونية). وطوال المرحلة الانتقالية، سيحتاج العاملون إلى دعم يتضمن تحويلات لدعم الدخل، وبرامج للتدريب التحويلي وتعلُّم مهارات جديدة.

وقد تمكنت الاقتصادات المتقدمة بوجه عام من تقديم قدر أكبر من الإنفاق المباشر ودعم السيولة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالاقتصادات الأخرى المكبلة بقيود الديون المرتفعة وتكاليف الاقتراض الأعلى. وستحتاج هذه البلدان المكبلة بالقيود إلى خلق حيز لاحتياجات الإنفاق العاجلة بإعطاء أولوية لإجراءات التصدي للجائحة وتخفيض الدعم غير الموجه بدقة إلى مستحقيه. وفي بعض هذه البلدان، سيتطلب الأمر مساعدات إضافية من الدائنين والمانحين من خلال إعادة هيكلة

الدين، وتقديم المنح، والتمويل الميسر، بناءً على المبادرات الجارية حاليا. وقد كان للصندوق دور محوري في هذه المبادرات من خلال دعوته المشتركة مع البنك الدولي لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على البلدان منخفضة الدخل، ودعوته لإصلاح هيكل تصميم الدين الدولي، وتقديمه للتمويل بسرعة غير مسبوقة إلى العديد من البلدان الأعضاء.

ومما يزيد من تعقيد المهمة التي تواجه البلدان في هذا الصدد أن هناك حاجة لمعالجة التحديات الناشئة عن الجائحة. وفي هذا التقرير، نطرح توقعات النمو متوسط الأجل لأول مرة بعد بدء الأزمة. ففي حين أن عدم اليقين لا يزال كثيفا، تشير التوقعات إلى تراجع النمو إلى حد كبير عقب الانتعاش المتوقع للنشاط العالمي في عام ٢٠٢١. فمن المرجح أن تسجل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة خسائر كبيرة في الناتج مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة. أما الدول الصغيرة، وكذلك الاقتصادات المعتمدة على السياحة وتلك المعتمدة على السلع الأولية، فهي تمر بوضع بالغ الصعوبة.

وتعاني معظم الاقتصادات من ضرر طويل الأمد فيما يتعلق بالعرض الممكن، مما يعكس الآثار الغائرة التي خلَّفها الركود العميق هذا العام والحاجة إلى تغيير هيكلي. ويعني استمرار خسائر الناتج حدوث انتكاسة كبيرة في مستويات المعيشة مقارنة بما كان متوقعا قبل الجائحة. ولن يقتصر الأمر على ارتفاع نسبة انتشار الفقر المدقع للمرة الأولى منذ عقدين كاملين، بل يُتوقع أن يزداد عدم المساواة لأن تأثير الأزمة كان أكبر على النساء، والعاملين في القطاع غير الرسمي، وذوي المستويات التعليمية الأقل نسبيا، كما يرد بالنقاش في الفصل الثاني من هذا التقرير. ويفرض فقدان تراكم رأس المال البشري بعد انتشار إغلاقات المدارس تحديا إضافيا أيضا.

وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع حدوث ارتفاع كبير في مستويات الدين السيادي في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الناتج الممكن إلى تقليص القاعدة الضريبية مما يزيد من صعوبة خدمة الدين. وعلى الجانب الإيجابي، فإن آفاق استمرار مستوى أسعار الفائدة المنخفض لفترة أطول، إلى جانب انتعاشة النمو المتوقعة في عام ٢٠٢١، يمكن أن تخفف أعباء خدمة الديون في بلدان عديدة. ولضمان بقاء الدين على مسار مستدام على المدى المتوسط، قد يكون على الحكومات زيادة تصاعدية الضرائب وضمان سداد الشركات لنصيبها العادل من الضرائب مع التخلص من الإنفاق المُهْدِر للموارد.

وينبغي تصميم سياسات الدعم على المدى القريب بحيث تضع الاقتصادات على مسارات من النمو الأقوى والأكثر إنصافا واستدامة. وكما يناقش الفصل الثالث من هذا التقرير، يمكن لصناع السياسات استهداف تخفيف آثار تغير المناخ، مع القيام في نفس الوقت بدعم التعافي من أزمة كوفيد-١٩. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حزمة إجراءات شاملة تتضمن دفعة قوية للبنية التحتية العامة الخضراء، وزيادة تدريجية في أسعار الكربون، وتعويض الأسر الأقل دخلا، حتى يتحقق الإنصاف في الفترة الانتقالية. وبشكل أعم، فإن توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي حيث توجد الفجوات من الممكن أن يؤدي إلى ضمان حماية الفئات الأشد احتياجا مع دعم النشاط على المدى القريب، مثلما رأينا بالفعل في كثير من الاقتصادات المتقدمة، على سبيل المثال، حيث ظل الدخل المتاح مستقرا نسبيا حتى مع انهيار إجمالي الناتج المحلي لمستويات قياسية. ويمكن للاستثمارات الموجهة للصحة والتعليم (بما في ذلك الهادفة لتعويض الخسائر التي وقعت أثناء الأزمة) أن تساعد على تحقيق

نمو تشارُكي واحتوائي. ويطرح عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير *الراصد المالي* حججا قوية تدلل على الحاجة إلى الاستثمار العام في هذه الفترة التي تتسم بارتفاع عدم اليقين.

وقد رأينا بالفعل ابتكارات مهمة على صعيد السياسات في الشهور القليلة الماضية: إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي للتعافي من الجائحة، وبدء البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة في عمليات شراء للأصول، واستخدام التكنولوجيات الرقمية المبتكر في تقديم المساعدات الاجتماعية في أماكن مثل إفريقيا جنوب الصحراء. وأدت هذه الإجراءات إلى منع انهيارات أكثر حدة، وهي تذكرة قوية بأن السياسات الفعالة والمصممة جيدا تحمي الرخاء الاقتصادي للأفراد والمجموع. وبالبناء على هذه الإجراءات، يجب أن تسعى السياسات في الفترة القادمة من الأزمة إلى تحقيق تحسينات دائمة في الاقتصاد العالمي من شأنها خلق مستقبل آمن ومزدهر للجميع.

غيتا غوبيناث

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث